اعترافات مزيدة بنقاط ضعف الحرب

أنطوان شلحت

بدأ حتى بعض الذين يضربون بسيف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ولا سيما إلى ناحية تسويغ عمله على إطالة أمد الحرب التي يشنّها على قطاع غزّة منذ ثمانية أشهر، يسلطون الضوء على عدة نقاط في ضعفها التي تكمن أهميتها في مجرّد أنها تحكُم تفكيرهم بالنسبة إلى جوهر أي تطوّرات مقبلة، بما من شأنه أن يتوافق مع دلالات المحطّة التي نقف عندها في الوقت الحالي.

نقطة الضعف الأولى، برأيهم، أن استمرار الحرب يتسبّب بعرقلة التوصل إلى صفقة تبادل تسفر عن إطلاق الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزّة، فضلًا عن تعزّز استحالة إطلاقهم من خلال العمليات العسكرية. ويُشار هنا إلى أن نجاح المقاومة الفلسطينية في الاحتفاظ بالرهائن عندما كانت المناورة البرّية الإسرائيلية في ذروة سعة انتشارها دليل على نجاح مضمون أكثر بهذا الشأن مع انسحاب ألوية الجيش الإسرائيلي وفرقه من معظم مناطق القطاع. وبحسب ما يؤكّد المؤرّخ العسكري داني أورباخ، من الأسهل بكثير على حركة حماس أن تحتفظ بالرهائن في مناطق لا تطأها أقدام جنود الجيش الإسرائيلي بشكل دوريّ. نقطة الضعف الثانية أن إطالة أمد الحرب، مع اختلاف شكلها، تعني عدم إتاحة المجال أمام إمكان عودة السكان الإسرائيليين الذين جرى إجلاؤهم من محيط منطقة الحدود مع قطاع غزّة في الجنوب ومحيط منطقة الحدود مع لبنان في الشمال إلى منازلهم حتى إشعار آخر. ونقطة الضعف الثالثة مرتبطة بالجمهور الإسرائيلي العريض الذي أشبع بعبارة «النصر المطلق» والسريع الذي طال انتظاره ولا تظهر أي بوادر له في الأفق، ما قد يعزّز في أوساطه خيبة الأمل من هذه الحرب الأطول في تاريخ إسرائيل والتي يتكرّر توصيفها بأنها حرب سيزيفية أكثر من أي توصيف آخر، بما في ذلك على لسان مسؤولين عسكريين. وأظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجراه معهد الحرية والمسؤولية في معهد رايخمان في هرتسليا قبل أسبوع أن 35% . 40% من الإسرائيليين يعتقدون أن نتيجة الحرب في غزّة تُعدّ انتصاراً لحركة حماس، وفقط واحد من كل عشرة إسرائيليين يعتقد أن إسرائيل هي المنتصرة. ووفقاً للاستطلاع نفسه، أكد الذين أعربوا عن اعتقادهم بأن إسرائيل هُزمت، لأنها دخلت في الشهر التاسع من هذه الحرب من دون أن تنهار «حماس»، أن دلالات هذه الهزيمة ستبقى موجودة في الوعي الإسرائيلي. ودلّ الاستطلاع أيضاً على أن معظم الجمهور فقد الثقة والشعور بالسيطرة على حياته، كما أن حالة عدم الوضوح، إلى جانب عدم الثقة، يؤدّيان إلى الشعور بالخوف، وإعادة تكرار هذا الخوف والتوتر تمثل انتصاراً للمقاومة. ... وأخيراً، تصاعد حملات الضغط الدولية، وتفجّر الخلافات السياسية الداخلية، يمكن أن يكبحا خيار مواصلة الحرب. للمقارنة، كل هذه النقاط سبق أن تطرق إليها كاتب هذه السطور، لدى إجمال فترة نصف العام الأول من الحرب، والتي أوجزها الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) والرئيس الحالي لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب تامير هايمان، بقوله إن إسرائيل أمست موجودة في أحد أسوأ المفترقات التي مرّت بها، فهي عالقة في حربٍ لم تنجح في حسمها بعد، وتواجه كل التصدّعات والاستقطابات الاجتماعية العميقة التي تختبئ وراء غبار المعارك. وفي قراءته، بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالحرب في قطاع غزّة، تواجه إسرائيل معضلة في الجبهة الشمالية (مع لبنان). وفي هذه الجبهة التي تشكّل تحدّياً كبيراً هناك مشكلتان: الأولى أن حجم تعطيل الحياة اليومية الذي تُحدثه الآن أكبر كثيراً من حجمه في الجبهة الجنوبية (مع قطاع غزّة)، والثانية أنه ليس واضحاً متى ستعود الحياة في الشمال إلى طبيعتها. كذلك في الجبهة الدولية هناك مشكلتان أساسيتان: خسارة الشرعية جوهر وجود إسرائيل من جهة، وتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة وتحوُّل إسرائيل إلى موضوع حزبي - داخلي سياسي أميركي من جهة أخرى.

قال صلاح عمر العلي كلمته ومشى

عبد اللطيف السعدون

يرى العضو الأسبق في قيادة حزب البعث في العراق، الراحل قبل أيام، صلاح عمر العلي، أن البعثيين لم يكونوا ناضجين بما يكفي لإدارة دولة، وأن انقلاب 17 تموز (1968) الذي كان أحد صانعيه أريدَ منه أن يكون مختلفا تماما عن تجربة البعثيين الدموية في عام 1963. ولذلك أطلق عليه صانعوه في بياناتهم الأولى تسمية «الثورة البيضاء» التي سرعان ما انقلبت إلى «ثورة دموية حمراء» أوقعت في حبالها ضحايا كثيرين، وبعضهم بعثيون! ألقى العلي بمسؤولية ما حدث على صدّام حسين الذي كان يتصرّف «بوحي من مشروعه الخاص متجاهلا مشروع الحزب، ومتفرّداً بالسلطة»، وفق ما قاله على شاشة «الجزيرة» في برنامج «شاهد على العصر»، مضيفاً أنه اكتشف ذلك بعد فوات الأوان، ولذلك تخلّى عن موقعه الحزبي، وهاجر إلى مصر ثم إلى لبنان، لكنه عاد إلى بلاده بعد ضغوط عديدة. ... يتذكر أن صديقه مرتضى سعيد عبد الباقي الذي كان في حينه وزيراً للخارجية أبلغه أن عليه القبول بمنصب سفير، وإذا رفض فانه بذلك يغامر ببقائه حيّاً، وفهم العلي أن مصدر هذا «التهديد» صدّام نفسُه. ولذلك اضطرّ للقبول بما عُرض عليه، حيث عُيّن سفيراً في أكثر من دولة، وممثلاً للعراق في الأمم المتحدة.

يقول العلي إنه تعلّم من عمله الدبلوماسي الكثير، لكنه لم يكن يعتبر نفسه ممثلاً لنظام يعارض سياساته وممارساته العمليةَ، وإنما هو «موظّف»، شأنه شأن أي موظف إداري آخر، ينفّذ ما تقرّره الحكومة التي يعمل في ظلها، ولا يشارك في تقرير سياساتها، لكن وجهة نظره هذه كانت مثار انتقاد عديدين معنيين اعتبروا دور السفير لا يقلّ عن دور وزير الخارجية الذي يعبر عن سياسات حكومته ويروّجها. يروي صلاح عمر العلي واقعة قد تكون التي مهّدت لقطيعته النهائية مع النظام، ففي قمّة دول عدم الانحياز في هافانا في سبتمبر/ أيلول 1979 التقى الرئيس صدّام حسين بوزير خارجية إيران، إبراهيم يزدي، وكان ثالثهما صلاح عمر العلي الذي سمع من الاثنين كلاما إيجابياً، ورغبة في تفادي قيام حرب بين البلدين الجارين، حيث كانت العلاقة قد وصلت إلى منحىً خطير يهدّد بنشوب حرب، وتعهد الاثنان بتبادل الوفود وصولا إلى هذه الغاية. وعندما خرج يزدي من الاجتماع، تطلّع صدّام إلى صلاح يسأله رأيه في ما سمعه، عبّر صلاح عن سروره بالنتيجة، لكن صدّام صمت برهة، ثم قال له بنبرةٍ فيها شيءٌ من الحدّة: «أنت خربان (!)، خرّبتك الدبلوماسية». لم ينتظر صدّام ردّاً من صلاح، إنما أردفه بعبارة أراد أن يكون فيها أكثر وضوحا: «إيران تعصف بها الخلافات، ويعم فيها الخراب، وهذه فرصتنا في أن نستعيد كل ما أخذته منّا». أدرك صلاح بعد الاجتماع أن الكارثة قادمة، وليس ثمّة كوّة مفتوحة على طريق السلام، وهو لا يستطيع ان يكون «شاهد زور» على ما ستوقِعه الحرب من مآس، وما تلحق بأبناء البلدين الجارين من آلام، ولذلك قدّم، بعد شهور من نشوب الحرب، استقالته من عمله، وطلب اللجوء في دولة أوروبية، وتحوّل إلى ناشط في صفوف المعارضة. عاد الرجل الى بلاده بعد الاحتلال الأميركي، وفي ظنّه أن بإمكانه أن يستكمل دوره الوطني في خدمة شعبه، وبالطبع لم يكن راضياً عن سقوط النظام على أيدي الأميركيين، وكان يتمنّى لو حدث ذلك على أيدي الوطنيين العراقيين. شكّل حزباً، ورفع راية «الوفاق الديمقراطي» في مواجهة النزعات الطائفية والعنصرية التي تصاعدت بعد الاحتلال، وأصدر صحيفة كي تعبر عن توجهاته، لكن ذلك لم يستمر طويلا، إذ أدرك أن الساحة لم تعُد كما تصوّرها، فعاد خائباً الى منفاه، ليبقى في المجال القلق، مجال التخيّل والحلم، وكان يأمل أن يتجسّد هذا الحلم الذي أعطاه الكثير من عمره في دولةٍ عاقلةٍ، عادلة، وفاضلة، إلا أن هذا الحلم لم يتحقّق، وقد لا يتحقق في القريب، وهذا ما دعاه إلى أن ينصح الناشطين الشباب بالتعلم من تجارب سابقيهم، ونبذ العنف الذي لم يعد فاعلا، واعتماد المقاومة السلمية، والنهج الديمقراطي.

كان صلاح عمر العلي الذي رحل في الأسبوع الماضي واحدا من جيل استثنائي، واجه الكثير من التحدّيات لكنه ظلّ صامداً، وعند خط النهاية لم يربح أحد. الموت وحده هو الذي ربح، أما صلاح فيكفيه أنه قال كلمته، ومشى.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

تشارلز تايلور وبايدن والعدالة الدولية

معتز الفجيري

يعاقب نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية في ماده 26 مرتكبي الجرائم التي تختصّ بها المحكمة، وكل من يقدّم «العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب الجرائم أو الشروع في ارتكابها، بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها». ومحاكمة الرئيس الليبيري السابق، تشارلز تايلور، من أهم السوابق القضائية التي أثيرت فيها هذا النوع من المسؤوليات الجنائية الفردية، والتي تعلقت بتقديم العون والمساعدة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سيراليون، شملت القتل والاغتصاب وتجنيد الأطفال. كانت قضية تايلور من القضايا التي تعاملت معها المحكمة الخاصة بسيراليون، والتي شكلت بقرار من مجلس الأمن عام 2000. تولّى تايلور رئاسة ليبريا منذ عام 1997 وحتى استقالته في أغسطس/ آب 2003، وقد قدّم دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً للمتمرّدين في سيراليون طوال فترة الحرب الأهلية هناك. واجه رسمياً عدّة اتهامات من المحكمة في مارس/ آذار 2003 خلال توليه الرئاسة. اعتُقل في نيجيريا في مارس/ آذار 2006، ثم نقل الى لاهاي لمثوله أمام المحكمة. وقد أُدين وحكم عليه بالسجن 50 عاماً في إبريل/ نيسان 2012، ويقضي عقوبته حالياً في سجن فرانكلاند في دورهام بإنجلترا. ومثلت سابقته تطبيقاً عملياً، لكنه غير متكرّر، لمحاكمة مسؤولين في دولةٍ عن جرائم شجّعوها ودعموها في دولة أخرى. لا يتصوّر في النظام العالمي الراهن أن يخضع الرئيس الأميركي، جو بايدن، أو أي مسؤول رفيع في الدول الغربية الكبرى، مثل تشارلز تايلور، للمحاكمة الدولية، عن الدعم المباشر العسكري والسياسي الذي قدم منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 للاحتلال الإسرائيلي. ومن المستحيل، في ظل الضغوط والتهديدات التي تتعرّض لها المحكمة، بما فيها التهديد بفرض عقوبات أميركية، أن يُقدم المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان على فتح تحقيق يتعلق بالمسؤولية الجنائية لمسؤولين في دول أخرى عن الفظائع التي تُرتكب في غزّة. لكن المقارنة تبقى مشروعة، ولو على المستوى النظري، بين ما قام به تايلور في سيراليون، وما أخذه بايدن سياسات وأفعالاً في غزّة. لقد اتّخذت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً وانتقائياً من المحكمة الجنائية الدولية منذ تأسيسها، وأضعف رفضها مثول قادتها العسكريين والسياسيين أمام أي محكمة دولية المحكمة. لكن الولايات المتحدة، وفي تناقض صارخ لموقفها، كانت من الداعمين لتحرّك المحكمة الدولية عام 2023 ضد المسؤولين في روسيا، والرئيس بوتين جرّاء مسؤوليتهم عن الجرائم في أوكرانيا. وكانت أحد الانتقادات التي وُجّهت إلى المحكمة الجنائية الدولية أن نشاطها في السنوات التالية على تأسيسها تركّز على اتهام مسؤولين رسميين ومحاكمتهم في القارّة الأفريقية. اتسع نشاط المحكمة، ومؤسّسات العدالة الدولية الأخرى، في عقد التسعينيات. ولتركيز «الجنائية الدولية» على القارّة الإفريقية ما يبرّره نظراً إلى السياق السياسي الدامي في دول القارّة، مثل سيراليون، ورواندا، والسودان، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، خلال تلك الحقبة. وقد أعطى الموقف الأميركي تجاه المحكمة الجنائية الدولية شرعية لسياسة دول الاتحاد الأفريقي، بما فيهم جنوب أفريقيا، لتأسيس جبهة مناهضة للمحكمة، متهمة إياها بأنها تمثل ذراعاً للاستعمار الجديد من الغرب ضد دول الجنوب، وهي الحجة نفسها التي استخدمها دفاع تشارلز تايلور، عندما كان يخضع للمحاكمة في لاهاي. وقد ساعد تشكيل هذا الخط الدفاعي في القارّة الأفريقية الرئيس السوداني (المخلوع)، عمر البشير، على تلقّي دعم وتضامن أفريقيين، في مواجهة مذكّرة الاعتقال الصادرة في حقّه في لاهاي بتهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور في السودان.

> لا يتصوّر في النظام العالمي الراهن أن يخضع الرئيس، جو بايدن، أو أي مسؤول رفيع في الدول الغربية الكبرى، مثل تشارلز تايلور، للمحاكمة الدولية

تتعامل حالياً المحكمتان، العدل الدولية والجنائية الدولية، مع المسؤولية الدولية والجنائية لجرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والبعد الذي تكشف عنه هذه القضايا هي مسؤولية الأطراف الثالثة عن الجرائم الجسيمة التي تُرتكب في سياقات النزاعات المسلحة. وعادة ما يضم تخطيط الجرائم الدولية الواسعة النطاق وتنفيذها، مثل الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أطرافاً ثالثة تقدم الدعم والمساعدة والتشجيع على ارتكاب هذه الجرائم بأشكال مختلفة، بخلاف الأطراف الأولية المرتكبة لها، لكن من النادر تحريك المسؤولية الدولية أو المسؤولية الجنائية الفردية ضد هذه الأطراف الثالثة. أثيرت هذه المسألة في الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في إبريل/ نيسان 2024، فقد طالب المجلس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة بالتحقيق في مسؤولية الأطراف الثالثة المترتبة على نقل (وتصدير) الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية التي تُستخدم في الانتهاكات والجرائم في فلسطين، وستُعرض نتائج هذا التحقيق على المجلس العام المقبل.

وقد كان لنيكاراغوا السبق في الخطوة التي اتخذتها بداية هذا العام، عندما بدأت بمقاضاة ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية بادّعاءات دعم ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزّة. ورغم أهمية هذه القضية، للمسؤولية الدولية عن مساندة أفعال بالمخالفة للقانون الدولي، هي تواجه عقباتٍ شكليةً تتعلق بالاختصاص، وعقبات أخرى موضوعية تتعلق بتوفر الأدلة الملموسة عن استخدام السلاح الألماني في ارتكاب الجرائم في غزّة. وقد رفضت المحكمة بالفعل إصدار أوامر وقتية عاجلة في نهاية إبريل/ نيسان نتيجة عدم وجود أدلة قوية معروضة أمامها تبرّر إصدار هذه الأوامر في حق ألمانيا. لكن هذه القضية ما زالت مطروحة أمام «العدل الدولية»، ومن المبكر الحكم على نتائجها. وبصرف النظر عن جدّية القضية، ودوافع نيكاراغوا السياسية في اللجوء إلى «العدل الدولية» ضد ألمانيا، أثار مثل هذا التحرّك جدلاً داخل ألمانيا وفي أوروبا يتعلق بأخلاقية تقديم الدعم العسكري للاحتلال الإسرائيلي وقانونيّته، ويفتح الباب أمام تحرّكات أخرى مشابهه ضد دول أخرى في المستقبل. ستستمر هذه القضايا القانونية سنوات حتى تنتج آثارها، لكن تحريك هذه القضايا والاشتباك معها بكل الوسائل يمثل نقلة جديدة في النضال الحقوقي والقانوني من أجل فلسطين، ومن أجل مستقبل العدالة الدولية، وسلامة النظام الدولي ونزاهته لحماية حقوق الإنسان.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

كاريكاتير — **عماد حجاج**

عن تشميع بيوت «العدل والإحسان» في المغرب

علي أنوزلا

تصوّر أن لك بيتا هو مقرّ سكنك أنت وأسرتك، وتخرجك سلطات بلدك منه، من دون أن تترك لك، أو لأي من أفراد أسرتك، الفرصة لتسحب معك سوى لباسك الذي عليك، وتغلقه بعد ذلك وتقوم بتشميعه، وتزرع كاميرات لمراقبته حتى لا يعود إليه ساكنوه، وتفرض عليه حراسة مشدّدة حتى لا يقترب أيّ أحد منه، ومع ذلك، يتعرّض للسرقة والتخريب، ولا يستطيع أصحابه العودة إليه لتفقده، ويستمر هذا الوضع 18 سنة. ومع ذلك، لا يُعفى هذا البيت المغلق من ضريبة الخدمات البلدية أو ضريبة النظافة التي تفرضها البلدية على عقارات المدينة، والتي سوف ترتفع إلى 18 ألف دولار، ويطلب من ملاك البيت المطرودين أصلا منه والممنوعين قسرا من العودة إليه أو حتى الاقتراب منه، أداء الضريبة. يحدُث هذا في المغرب في عام 2024، والبيت المشمع المعني هنا في مدينة وجدة (شرق المغرب)، وهو لمحمد عبادي (75 سنة)، رئيس جماعة العدل والإحسان، أكبر جماعة إسلامية مغربية معارضة، أُخرج منه قسرا هو وأسرته قبل 18 سنة ولم يعد إليه. ومثله توجد في المغرب بيوت عديدة مغلقة ومشمعة، وكلها بلا استثناء لأعضاء في الجماعة نفسها، أغلقتها السلطات، وبقرارات إدارية، وقامت بتشميعها، ومنعت سكّانها من العودة إليها. هذا الإجراء الإداري الذي كان سائدا في عهد الاستعمار الفرنسي للمغرب ضد المقاومين، بدأت السلطات المغربية تلجأ إليه منذ نحو عقدين، ولم يُتّخذ ضد أعضاء أي حزب أو جماعة أخرى معارضة، وإنما تخصّ به أعضاء جماعة العدل والإحسان التي لم تنجح السلطة في تطويعها أو تدجينها. وتسبّبت هذه الإجراءات، غير المسنودة بأي قرار قضائي، في تشريد أسر ملاك هذه البيوت وحرمانهم من مساكنهم ومنعهم من التصرّف في ملكيتهم الخاصة. والسبب غير المعلن لهذه القرارات الإدارية التعسّفية أن أعضاء الجماعة، أصحاب هذه البيوت، يتّخذون منها أماكن لاجتماعاتهم غير المرخّص لها، علما أن الجماعة نفسها حاصلة على ترخيص رسمي من السلطات المغربية منذ ثمانينيات القرن الماضي يَعترف بوجودها، لكن بسبب معارضتها المُعلنة والصريحة يتم قمع مناضليها واعتقالهم، وتُحظر أغلب أنشطتها وتمنع فعالياتها، إلا تلك التي تفرض نفسها، أو تفرضها السياقات الداخلية والإقليمية الضاغطة، مثل المسيرات التي تنظمها الجماعة منذ العدوان الإسرائيلي على غزّة، وتتغاضى السلطات عنها لأنها ترى فيها متنفّسا للغضب الشعبي المغربي على ما يجري في غزّة من جرائم في وقت تتمسّك فيه السلطات المغربية باتفاقيات التطبيع المشؤومة مع الكيان الإسرائيلي. تعتبر هيئات حقوقية ومدنية عديدة في المغرب وفي الخارج، من بينها منتظمات حقوقية دولية، مثل هيومن رايتس ووتش، أن هذه الإجراءات تعسّفية، وليس لها سند قانوني، وأكثر من ذلك هي تفتقر إلى الحسّ الإنساني والأخلاقي بسبب تشريد الأسر وحرمانها من مقارّ سكنها التي تعدّ ملكية خاصة مقدّسة. ليس صراع «العدل والإحسان» مع السلطة في المغرب جديدا، بدأ منذ وجدت هذه الجماعة في سبعينيات القرن الماضي، قضى مؤسّسها عبد السلام ياسين عشر سنوات من حياته مُحاصرا في بيته تحت إقامة إجبارية مشدّدة.

ورغم رفع الحجر عن بيت شيخها الراحل، استمرّت سياسة شدّ الحبل بين السلطة والجماعة، واستمرّت المواجهة مفتوحة بينهما عبر عدة أشكال من التضييق والقمع والمنع والحظر والاعتقال والمحاكمات والتشهير عبر وسائل إعلام مقرّبة من السلطة، وتشميع البيوت فصل آخر من فصول هذا الصراع الطويل بين السلطة وآخر جماعة معارضة في المغرب تمثل اليوم صوت الرفض والاحتجاج وسط بيئة سياسية مغربية نجحت السلطة في ترويض كل مقاومة بداخلها. تكاد لا توجد، اليوم، في العالم دولة تصف نفسها بالديمقراطية، أو المدنية، تقوم بتشميع بيوت معارضيها وطردهم منها بقرارات إدارية تعسّفية تنتهك حرمة السكن والملكية الخاصة، بدعوى أنهم يتبنّون أفكارا وآراء ومواقف تختلف عن خطها الرسمي. في كل الدول التي تحترم مواطنيها القانون هو الذي ينظم العلاقة بين المواطن ودولته وبينه وبين سلطات بلاده. وثمة دولة واحدة ووحيدة، مارقة، تضع نفسها فوق كل القوانين، بما فيها قوانينها، هي إسرائيل، تصادر بيوت الفلسطينيين وتهدمها فوق رؤوسهم انتقاما وظلما وعدوانا، ولا نتمنّى للدولة المغربية أن تصنف إلى جانب دولة أصبحت منبوذة في العالم مثل إسرائيل. أفرجوا عن بيوت الناس واجعلوا القانون حكماً بينكم وبينهم.

> تشميع البيوت فصل آخر من فصول صراع طويل بين السلطة وآخر جماعة معارضة في المغرب

(كاتب وإعلامي مغربي)

انتخابات شمال شرق سورية... العنف وغياب الديمقراطية

شفان إبراهيم

تستمرّ الترتيبات الإدارية والدعائية لإجراء انتخابات البلديات في عموم شمال شرق سورية في 11 يونيو/ حزيران الحالي، وعددها 121 بلدية، موزّعة على المقاطعات السبع التي أعلنها العقد الاجتماعي الذي أعلنته «الإدارة الذاتية» نهاية العام الماضي، وهي الأولى من نوعها في الرقّة ودير الزور وباقي المناطق العربية التي سيطرت عليها «الإدارة الذاتية» منذ القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ووفقاً لقانون الانتخابات، يبلغ عدد سكّان كل منطقة عشرة آلاف نسمة يحقّ لها الحصول على بلدية خاصة بها. مُسلسل الدعاية الانتخابية مستمرٌ بوتيرة تصاعدية، وكأن الأمور استقامت إلى درجة الخوض في «ترف» الانتخابات، رغم كونها عصب الديمقراطيات وأهم وسائل التعبير عن إرادة الشعب، وتأتي أهميتها نظراً إلى حجم الاستعصاء والفشل الذريع على مستوى الخدمات، بل إن إجراء الانتخابات في عموم المفاصل والسلطات أمر حتمي ولا بد منه، لكن حجم المصاعب والمشكلات التي تسبق الانتخابات يجعل من المُتابع أو المشتغل في الشأن العام يحار في توصيف الحالة التي وصلت إليها الأوضاع في شمال شرق سورية، حيث الموارد والفرص، المهدرة، التي أُتيحت لنقل تلك المناطق صوب بدايات الاستقرار، وإنْ كان مؤقتاً إلى حين إيجاد تسوية سياسية عامة لسورية، لكون الجُزء لا يصل إلى الاستقرار النهائي من دون الكُل العام. فضلاً عن كمية الخلافات ونوعيتها مع دول الجوار، والوسط السوري، والعمق الكردي، ومناطق التوترات في دير الزور على سبيل المثال، في مقابل التحدّيات والتهديدات التي تُحيط بتجربة «الإدارة الذاتية». وإن كان من المُمكن للكُتل السياسية، أو الدول الفاعلة في الشأن السوري، اتّباع الصبر الاستراتيجي في قضايا الحوكمة والتشبيك بين الإدارات، ونوعية العمل الإداري في المنطقة، لكن قضايا تُعاكس القرارات الدولية تدخل في حيّز اتخاذ الموقف المُباشر، وهو ما بدا واضحاً من غالبية الأطراف، بدءاً من وزارة الخارجية الأميركية التي شكّكت في توافر الشروط والظروف الملائمة لإجراء الانتخابات، والتي ربطت إجراء أيّ عملية انتخابية نزيهة وشفّافة بقرار مجلس الأمن رقم 2254 ، مروراً بالائتلاف السوري المعارض، ووصولاً إلى المجلس الوطني الكردي والمنظمة الأثورية الديمقراطية، اللذين يُعتبران أبرز الكُتل والأطراف السياسية خارج «الإدارة الذاتية»، فضلاً عن نفور القواعد الاجتماعية من قرارات «الإدارة الذاتية»، وخصوصاً تسعيرة شراء كيلو القمح بـ31 سنتاً فقط. ورُبما يُشكل حجم الاعتراض على القرار مؤشّراً على حجم المشاركة الشعبية في الانتخابات ونوعيّتها، لكن الرفض الأخطر جاء من «الجارة» تركيا التي أعلنت، بشكل صريح، المعارضة التامّة لأي عملية انتخابية تشرف عليها «الإدارة الذاتية»، بل هدّدت بشنّ عملية عسكرية، في حال إجراء الانتخابات. إضافة إلى مطالب زعيم حزب الحركة القومية التركي، دولت بهشلي، وهو حليف سياسي لحزب العدالة والتنمية التركي، بالقيام بعملية عسكرية مشتركة تجمع تركيا وسورية «للقضاء» على الإدارة الذاتية. سيولة المخاطر التي تعترض طريق الانتخابات، والتهديدات الجدّية على المنطقة، أكثر من محفّزات إجرائها، في ظل الفقر والانغلاق شبه التام لمستقبل المنطقة، وانعدام أيّ بارقة أمل أو مُستقبل. إضافة إلى أنّ نوعية (وعدد) الكتل السياسية المشاركة أو المقاطعة، هي التي ستحدّد الأدوار التقليدية التي ستؤدّيها نتائج فرز الانتخابات، وخصوصاً مشاركة المواطنين في المناطق التي سبق أن شهدت تشنّجات كثيرة بين القواعد الاجتماعية والإدارة الذاتية. في المقابل، سيعني الإحجام عن المشاركة في التصويت الوصول إلى النتائج المحسومة حتّى قبل عملية الاقتراع والفرز، وستبقى الكتل السياسية الفائزة هي نفسها، وإن تغيرت بعض الوجوه، أو ربما نجد تبدّلات في المواقع وتبادل الأدوار، وتشكّل كل تلك العراقيل إضعافاً للعملية الانتخابية.

المشكلة الأخرى في هذه الانتخابات أنها لن تتحوّل إلى مؤشّر على التحوّل الديمقراطي أو ميزان فرز القوى والأحجام والتمثيل الشعبي؛ في ظل المقاطعات الكثيرة لها، وتالياً لن تتحوّل إلى مؤشّرات للاستقرار وحجم الرضى الشعبي، وربما لن تكون المخاوف من عمليات التزوير أو استخدام الحزب الحاكم الإدارة الذاتية لدوائر القرار التي يتحكّم بها داخل كامل المنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية والإدارية، في دعم حملاته الانتخابية والفرز والنتائج، هو السبب الوحيد أو المركزي في قرار المقاطعة، إذ سبق أن اتفقت الأطراف الكردية على إعادة هيكلة الإدارة الذاتية، وضمّ المكونات، وبعد الانتهاء من كامل العملية ومشاركة الجميع بشكل حقيقي وفعلي في كل مفاصل الإدارة، يتم التوجّه صوب إجراء انتخابات متعدّدة. ولعل أبرز ورقة ضغط يستغلها المجلس الكردي ما ترتكبه أطراف محسوبة مقرّبة من دوائر صناعة القرار للإدارة الذاتية، وتوجّهها إلى اتباع سلوكيات عنفية وممارسة الانتهاكات ضد أحزاب المجلس الكردي، من اعتقالات وخطف وحرق مقار حزبية؛ كواحدة من أدوات إدارة الصراع السياسي معها، وهو ما يُحسِن المجلس الكردي استغلاله جيداً، والتمسّك بتلك الورقة وجعلها أحد الأسباب الكافية للمقاطعة، علماً أن تلك الطريقة في إدارة الصراع ضربة للإدارة الذاتية نفسها، التي تُعلن، في مرّاتٍ كثيرة، عدم علمها بما يجري والتنصّل من المسؤولية، وتالياً فإن جعل نتائج الانتخابات ورقة شرعية وسلمية في فضّ النزاع والاشتباك السياسي بين الطرفين، يتحوّل إلى ثانوي أو هشّ وغير مُجدٍ. أمام ذلك كله، ما العمل؟ هل التأجيل هو الحل، أم عدم الاكتراث بكل التهديدات من عسكرية، ومقاطعة شعبية، وضغوط أميركية، ومساعي الحكومة السورية نفسها، لتأجيج الوضع بين الإدارة الذاتية وتركيا، لإضعاف الأولى من جهة، ورُبما دفع الثانية إلى طلب أيّ نوع من التواصل أو العلاقات من جهة ثانية؟ وهل ستأتي الانتخابات بالممارسات الجديدة على الصعيد الخدمي، في ظل استمرار التهديدات، وإصرار «الإدارة الذاتية» على شحّ مواردها المالية، وهي بطبيعة الحال غير مُلزمة للقواعد الاجتماعية بالتصديق؛ لطالما لا تعليل ولا شرح واضحاً للمداخيل الاقتصادية للبلاد. كذلك، لا تتوقّف القضية على مشاركة المجلس الكردي أو مقاطعته، فعدا عن رفض باقي الأطراف ومقاطعتها، هل مشاركة الكتل السياسية في الداخل ستعني بداية نهاية المآسي والمخاطر؟ وهل سيعني أن الظروف السياسية ستصبح ملائمة، وأن مستقبل المنطقة تحوّل إلى الاستقرار الاستراتيجي تدريجياً؟ فالإدارة الذاتية تحمل تفاؤلاً خاصاً بها، بغضّ النظر عن حقوق وشراكة ووجود باقي الأطراف. كذلك يحمل المجلس الكردي تشاؤماً واضحاً من هذه الانتخابات، وهو ما يقود إلى القول إن الحياة بكل تفاصيلها وتجلياتها في الشمال الشرقي دخلت مرحلة الاستعصاء شبه التام؛ وغالبية الأفكار والمشاريع تدور في حلقة مفرغة. وربما أحد الحلول الناجعة ولو مؤقتاً، يكمن في المشاركة الواسعة في الانتخابات، بعد إتمام خطوات الشراكة الحقيقية، وهي، بكل حال، ستكون خطوة جيدة، لكنها ليست المفتاح السحري، في ظل استمرار الصراع الأميركي الروسي على المنطقة.

ووفقاً لذلك كله، يُمكن القول إن الانتخابات المزمع خوضها تخصّ مكوّنات «الإدارة الذاتية» وحدها، فلماذا كل هذه المصاريف والجهد والمخاطر من تنفيذها، خصوصاً في غياب المنافسين أو المعارضة، وبالتالي، لا جديد يُذكر في النتائج، بل سيبقى الصراع السياسي والفكري في أوج قوته وتبقى طريقة إدارة هذا الصراع على حاله، وبالتالي لا مؤشرات على الانتقال أو التحول الديمقراطي. وربما كان من الحلول غير المكلفة وغير الخطيرة أو الصعبة حدوث تغيير في سلوك «الإدارة الذاتية» وأحزابها في تعاملها مع الأطراف المعارضة أو الرافضة سياساتهم، والكفّ عن تغييب الديمقراطية في إدارة عملية «التشفي» من الأطراف الأخرى. ولطالما أعلنت الإدارة الذاتية استقبالها للمراقبين الدوليين والمحليين، ولا أعلم هل حقيقة سيوجد مراقبون دوليون مُحكّمون ومعتمدون، أم هل سيكون المراقبون المحليون على قدر كافٍ من الجرأة للقول علانية بشأن كل ما سيشاهدونه أم لا؟

> حجم المصاعب والمشكلات التي تسبق الانتخابات يجعل المُتابع يحار في توصيف الحالة التي وصلت إليها الأوضاع في شمال شرق سورية

(كاتب سوري)

أزمة الديمقراطية في انتخابات وتلفزيون

أرنست خوري

الديمقراطية في خطر، لا اكتشاف في ذلك. صعود الشعبوية بيمينها ويسارها علامة فاقعة للأزمة. المدّ اليميني المتطرّف في بلدان معروفة بتقاليدها الديمقراطية الراسخة إشارة مفزعة ثانية. انحسار اليمين الوسطي المعتدل، حفيد اليمين الخائف من الشيوعية في الماضي، فأدخل إلى أفكاره الاقتصادية جرعة من الكينزية الاجتماعية، إنذار ثالث. تراجُع تيارات اليسار الديمقراطي قد يكون ردة فعل طبيعية على انحسار اليمين الكلاسيكي، لكنه بكل الأحوال دليل رابع على أزمة الديمقراطية. أما المؤشر الخامس والمخيف فعلاً، فهو انحسار الخيارات في كثير من محطات انتخابية أمام المواطنين لكي يمارسوا سلوكاً هو من بين أهم تعريفات الديمقراطيات، أي الاقتراع، ليصبح المطروح يمين متطرف أو يمين أشد تطرفاً، أو يمين متطرف ويسار راديكالي لا حساسية شديدة عند كثير من أحزابه ورموزه تجاه الديمقراطية. ظواهر خمس يتوقع أن تتدفق على شكل موجة تصويت بين يومي الخميس والأحد المقبلين، حين يختار مواطنو 27 بلداً أوروبياً نوابهم الـ720 في برلمان الاتحاد. بغض النظر عن فعالية البرلمان الأوروبي من عدمها، فإن انتخاباته مقياس لاتجاهات الرأي العام في بلدان أكثر قارة ديمقراطية في العالم. والبارومتر هذه الأيام لا يبشّر بخير. بعض الأرقام تغني عن الشرح: اليمين الأوروبي المتطرف بكتلتيه، «مجموعة الهوية والديمقراطية» و«أحزاب المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين» يملك اليوم 126 نائباً. أما الاستطلاعات، فتقدّر أن يصبح عديد الكتلتين 184 مشرعاً مع إغلاق الصناديق. ليس بعيداً عن البر الأوروبي، تُجري بريطانيا انتخاباتها في الرابع من يوليو/ تموز المقبل. فوز حزب العمال شبه محسوم والخسارة الساحقة لحزب المحافظين مؤكدة حتى الآن. خبر جيد؟ نعم وكلا، ذلك أن الفوارق بين الحزبين اقتصادياً وسياسياً وثقافياً آخذة بالتحلل، في مسار بدأ منذ أن سُمّي توني بلير (العمالي) خير وريث سياسي لمارغريت تاتشر، رمز اليمين النيوليبرالي حين يُستخدم المصطلح شتيمةً. حصلت محاولات لاحقة لإعادة «العمال» إلى قواعد اليسار الاجتماعي مع إيد ميليباند، ثم إلى الماركسية الاشتراكية مع جيرمي كوربن، وكل ذلك انتهى إلى فضيحة اسمها كير ستارمر، زعيم الحزب الحالي ورئيس الحكومة المقبل على الأرجح، ومعه صار اليسار اسماً حركياً لليمين في بريطانيا. رجل يتساءل عماليون كثر إن كان فعلاً أفضل من ريشي سوناك، إلى درجة أن الوعدين الانتخابيين الإيجابيين الوحيدين ربما لحملة العمال بقيادة ستارمر اليوم، هما إلغاء خطة ترحيل اللاجئين «غير الشرعيين» إلى رواندا، وتأييد مشروع قانون السماح بالموت الرحيم للحالات الطبية المستعصية.

ولأن الانتخابات ليست كل شيء في مكونات الديمقراطية، وجب المرور على خبر لم يأخذ حجمه إلا داخل فرنسا مع أنه مؤشر فاقع لأزمة الديمقراطية في كل أوروبا وفي العالم. الخبر هو حلول تلفزيون CNEWS الإخباري في المرتبة الأولى بعدد المشاهدين في فرنسا (كتلفزيون إخباري). وCNEWS تلفزيون صريح بخطه اليميني المتطرف الهوياتي التحريضي الكاره لكل ما لا يشبهه، وكانت له اليد الطولى في بناء شهرة إريك زيمور وهو موظف فيه بصفة معلّق سياسي. والتلفزيون المذكور بمثابة النسخة الفرنسية من فوكس نيوز الأميركية، يملكه الملياردير فانسان بولوريه، عاشر أثرياء فرنسا ومالك إمبراطورية CANAL+ وهي علامة تجارية تمتلك عدداً كبيراً من وسائل الإعلام، ومن بينها CNEWS. وعندما يتصدر CNEWS عدد المشاهدات على حساب منافسه BFM TV اليميني بدوره ولكن ليس بنفس منسوب تطرف CNEWS ووقاحته، فإن الأزمة تصبح جلية. وحين يقف الناخب الأوروبي أمام خياري السيئ والأسوأ، تكون الديمقراطية هي أبرز الخاسرين في عقر دارها على أرضها وأمام جمهورها.

الصراع على تركة رئيسي

مروان قبلان

بعد جلبةٍ كبيرةٍ رافقت تصعيداً كاد يؤدي إلى مواجهة غير مرغوبة مع إسرائيل والولايات المتحدة في ابريل/ نيسان الماضي، يبدو أن تركيز نخب إيران الآن منصرفٌ كلّياً إلى الداخل، حيث تدور معركة كسر عظم في صفوف التيار المحافظ للظفر بكرسي الرئاسة، حتى أنه لم يتبق أحد من وجوه التيار البارزين إلا وترشّح لشغل المنصب الذي شغر برحيل إبراهيم رئيسي في حادث تحطم طائرته في 19 الشهر الماضي (مايو/ أيار). مع ذلك، لم تقع مفاجآت كبيرة بخصوص المرشّحين للانتخابات المقرّرة في 28 يونيو/ حزيران الجاري، رغم أن الأضواء تركّزت خلال اليومين الأخيرين على تقدّم الرئيس السابق، والمثير للجدل، محمود أحمدي نجاد، بملف ترشّحه، مع علمه أنه لن يمرّ من «فلتر» مجلس «صيانة الدستور» الذي كان رفض أكثر من مرّة ملفّ ترشّحه للمنصب العتيد، بسبب خلافه، وتياره القومي المتشدّد، مع المرشد في أثناء فترة ولايته الرئاسية الثانية (2009-2013).

إلى جانب نجاد، تركّزت الأنظار أيضًا على مرشّحي التيار الاصلاحي ممن ينوون على ما يبدو خوض غمار التجربة من جديد، متشجعين بالانقسامات الدائرة في أوساط المحافظين، وعدم اتفاقهم على مرشّح واحد، ما يعني أن الأصوات سوف تتشتّت بينهم ما يعطي فرصة للإصلاحيين للعودة إلى المشهد السياسي بعد الدمار الذي لحق بهم إثر أحداث الثورة الخضراء (2009)، واستبعادهم من جميع مراكز السلطة في البلاد بعد وفاة أبرز وجوههم (الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني عام 2017). لكن هذه الاحتمالية تعتمد طبعاً على مجلس صيانة الدستور، ففي الانتخابات الرئاسية الماضية (2021) أبعَدَ المجلس المذكور كل الأسماء البارزة من التيار الإصلاحي، والتي كانت يمكن أن تشكّل تحدّيا للمرشّح المفضّل للمرشد (إبراهيم رئيسي)، حيث جرت عمليا هندسة الانتخابات بطريقة تحتّم فوز هذا الأخير، ما انعكس سلباً على نسبة المشاركة في الاقتراع التي جاءت الأدنى في تاريخ الجمهورية (48,8%)، لأن النتائج كانت معروفة سلفاً. هل يتكرّر هذا السيناريو اليوم؟ يعتمد ذلك على حسابات المرشد، وهي مسألة سوف تتضح بعد أيام مع اصدار مجلس صيانة الدستور قائمة المقبولين. ويعدّ مجلس صيانة الدستور، وهو جزء من نظام سياسي معقد، شأن كل شيء في إيران، أداة المرشد الرئيسة في السيطرة على أجهزة الدولة، إذ لا يمكن لمترشّح لمنصب عام، مهما علت درجته أو تدنّت، أن يمرّ من دون موافقة المجلس عليه. ويفحص المجلس أول ما يفحص درجة ولاء المترشّح للنظام.

إذا تكرّر مشهد 2021، وهو المرجّح، حيث يتولّى المرشد علي خامنئي (85 عاما) على ما يبدو ترتيب إجراءات خلافته، بدليل رفض مجلس صيانة الدستور آلاف الطلبات للترشّح لانتخابات فبراير الماضي لكل من مجلس الشورى (يراقب عمل الحكومة) ومجلس خبراء القيادة (يتولّى انتخاب المرشد). ودليل تشدّد المجلس هنا رفضه ملف ترشّح الرئيس السابق حسن روحاني لانتخابات مجلس الخبراء، وهو الذي يمكن وصفه بأي شيء إلا أن يكون إصلاحيا، أو معاديا للنظام.

إذا سارت الأمور على هذه الشاكلة، سوف تكون الانتخابات محصورة بين أعضاء النادي الواحد بين من يطلق عليهم محافظين أصوليين ومحافظين معتدلين، علماً أن القاعدة الشعبية للتيارَين، إذا استثنينا منهم أحمدي نجاد، الذي يحظى، على ما يبدو، بتأييد واضح في الأرياف وبين سكّان البلدات الصغيرة، بسبب سياساته الاقتصادية الشعبوية، لا تتجاوز، بحسب أغلب التقديرات، 20% من المجتمع الإيراني. ويعدّ سعيد جليلي، وهو أمين عام سابق لمجلس الأمن القومي، ومعروف بتشدّده، وعلي لاريجاني، وهو رئيس سابق للبرلمان ويُحسب على «المعتدلين»، أبرز الوجوه المترشّحة. وبغضّ النظر عن الأسماء، المرشد مشغول هذه الأيام بدراسة كل جوانب شخصية مرشّحه المفضل لأنه سيلعب، على الأرجح، دوراً محوريّاً في المرحلة المقبلة التي قد تشهد غياب المرشد عن الساحة بحكم تقدّمه في السن.

«الدولة الفلسطينية»... أو إعلان الشجعان

ليلى الشايب

تتوالى الأحداث بشأن فلسطين بسرعة، كأنها تحاول تدارك ما ضاع من وقت منذ ضياع فلسطين التاريخية قبل 76 عاما، والتقاط لحظة قد لا تتكرّر، فسمعنا، الأربعاء 22 من الشهر الماضي (مايو/ أيار)، إعلاناً ثلاثياً، أيرلندياً إسبانياً نرويجياً، رسمياً، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، يدخل حيز التنفيذ بعد ستة أيام. وفي مساء اليوم نفسه، أعطى رئيس كولومبيا غوستافو بيترو أوامره بافتتاح سفارة لبلاده في رام الله بعد فترة وجيزة من قطع علاقاتها مع إسرائيل، وسويعات قليلة بعد الإعلان الثلاثي، صدرت تصريحات عن الخارجية البلجيكية تمهد لخطوة مماثلة، في امتدادٍ غير معلن لإشارات أيرلندية بأن مزيدا من الدول الأوروبية ستعلن اعترافها بالدولة الفلسطينية في الأسابيع المقبلة.

تتلاحق هذه التطوّرات، بعيْد إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكّرة اعتقال بحق رأس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه يوآف غالانت، وثلاثة من قادة حركة حماس، أشعلت النقاش وردود الفعل، منها ما وصل إلى حد تهديد المحكمة ومدعيها العام كريم خان وأعضاء اللجنة التي أصدرت أوامر الاعتقال ... وتأتي أيضا فيما متابعون عرب كثيرون كتبوا في مواقع التواصل عبارات الخيبة والإحباط من مخرجات القمّة العربية في المنامة، وبيانها الفضفاض المنفصل عن الأحداث الجسام والمخاطر التي تحدق بالمنطقة، وعبارات أخرى تقارن بين جسارة حراك طلبة الجامعات الغربية الشجعان وتذبذب جامعات العرب ومراوحتها مكانها نبرة و«قرارات» إن وجدت. ولهذه الأسباب مجتمعة ولغيرها، خصوصاً المتعلقة بالتداعيات المحتملة لخطوة الاعتراف من إسرائيل، يعتبر ما أتته أيرلندا وإسبانيا والنرويج فعلاً جريئاً وشجاعاً، يؤذن بدخول القضية الفلسطينية مرحلة جديدة تماماً. أربك بعضهم و«لخبط» حسابات آخرين، وهناك من اطمأن إلى أن هامش القرار الحر والعقلاني لا يزال متاحا في مرحلة شديدة الانفعال وشديدة الاصطفاف. وفي هذه الخضم، ذهب بعضهم إلى تفسير اعتراف النرويج بالدولة الفلسطينية بأنه «تكفير» متأخّر عن «خطيئة» استضافة هذا البلد محادثات اتفاق أوسلو السرية في العام 1993، فيما لا تعدو العاصمة النرويجية أن تكون مجرّد مكان لهذا. وهناك من فسّر موقف أيرلندا بأنه جزء من مناكفة دبلن التاريخية مع لندن في سياق خلاف طويل الأمد. أما إسبانيا فهي، في وجدان عرب كثيرين، الأقرب إليهم وإلى قضاياهم، متناسين أنها جزء أصيل ومهم من الاتحاد الأوروبي الذي يتّخذ قراراته المفصلية والمصيرية بالإجماع في أغلب الأوقات. ورغم ثبات الدول المحورية في الاتحاد الأوروبي على موقفها الداعم إسرائيل دعما لا مشروطا، فقد اهتزّت إسرائيل أمام الإعلان الثلاثي، ولأنها لم تعد تملك في هذه المرحلة من الفشل الذريع في تحقيق أهدافها المعلنة من حربها الوحشية على قطاع غزّة وأهله، غير التهديد والوعيد والمزيد منهما، فقد سارع وزير المالية في حكومة الحرب، سموتريتش، إلى التلويح ببناء «مستوطنة جديدة مقابل كل دولة تعترف بإسرائيل»، فيما وصف نتنياهو نية دول أوروبية الاعتراف بالدولة الفلسطينية بـ«المكافأة للإرهاب». واستدعت وزارة خارجية دولة الاحتلال سفراء الدول الثلاث صاحبة قرار الاعتراف «للتوبيخ»، واستدعت سفراءها من تلك الدول للتشاور.. وذلك كله في مشهدٍ تبدو فيه إسرائيل وهي تقف على أرضية منزلقة وشديدة الانحدار. وتنافح، مع ذلك، في كل الاتجاهات وتقارع وتحرّض وتبتزّ وتؤنّب وتتظلّم، وتصم في ذلك كله أذنيها حتى عن أخلص حلفائها الذين قد ينصحونها بأن توقيت التصعيد ليس في صالحها. في ظرف دقيق وشديد الحساسية كالذي تمرّ به الحرب المأساوية على غزّة، والذي يُحسب فيه كل تصريح وموقف وخطوة بمنطق خاص يحيلها إلى التاريخ لتقييمها لاحقا، يجدُر بالمتابع الحصيف مراقبة مدى مطابقة الأقوال للأفعال، ومدى اتّزانها واستنادها إلى رؤية وغاية وهدف تميزها عن الردود الانفعالية التي تنبئ عن شرخ يتعاظم كل يوم، رغم محاولات إخفاء حجم الخلافات الداخلية، ورغم بنيان يتآكل لا يرى علامات تآكله من يتقوقعون داخله، ويرفضون أخذ مسافة بينهم وبينه من أجل الحصول على مدى أفضل للرؤية والإدراك. وهي صورة تنطبق تماما على ما صدر عن حكومة نتنياهو من قرارات وإجراءات فورية تدل على فداحة الخسارة التي تتكبّدها، وانحسار هامش المناورة الذي لطالما ظلت تصول فيه وتجول بأريحية ظنت أنها أبدية، فقد سارع وزير الحرب، غالانت، ردّا على إعلان الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بإعلان منه بإلغاء قانون فك الارتباط بالكامل مع الضفة الغربية، ما يعني السماح بعودة المستوطنين في شمالي الضفة الغربية إلى أربع مستوطنات كان قد جرى تفكيكها، في انتظار خطوات أخرى تنسف مجرّد فكرة «الكيان المنفصل»، فما بالك بفكرة الدولة المنفصلة والمستقلة. ولم تمض ساعات حتى داهمت أجهزة الأمن الإسرائيلية مكتب وكالة أسوشييتد برس (أميركية) وصادرت معدّاتها، وأوقفت بثها الحي الذي يظهر المشهد في شمال قطاع غزّة من موقع في مستوطنة سديروت بحجّة مخالفة القانون. وتتوالى الأحداث ليفاجأ المجتمع السياسي والأمني والإعلامي بنشر مشاهد مربكة وصفت بالـ«ملفقة والمبتورة» للحظات احتجاز مقاتلين من حركة حماس مجنّدات إسرائيليات خلال عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، يثير توقيت تداولها وتركيزها على تعابير الخوف وآثار «دماء» على وجوه المحتجزات شكوكا وتساؤلات عن حقيقة أهدافها. ومن حسن حظ إسرائيل أو سوء حظّها أن أفعالها لم تعد تتطلب تخميناً كثيراً لإدراك مراميها ونياتها، إذ جاء نشر هذا الفيديو بعد ساعات من الإعلان الثلاثي عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فما الغاية من تلك المشاهد إن لم تكن لتwلطيخ صورة الفلسطينيين وإظهارهم قتلة وليس ضحايا، وتخويف المجتمع الدولي وأي دولة تنوي الانضمام إلى قائمة الاعتراف بدولتهم.

وتدلّ هذه الردود المحتقنة والمتتالية على حالة رعب أصابت قادة إسرائيل الذين يعلنون بلا مواربة أنهم نذروا أنفسهم لمنع قيام دولة فلسطينية وهم على قيد الحياة، فاذا بهم يعجّلون، من حيث لم يقصدوا، بإعلانها ورؤية براعمها تخترق تربةً مرويةً للتو بالدماء، فتجهد أبواق دولة الاحتلال، وقد تجاوزها المنطق والواقع، ولم يعد بإمكانها التيئيس من فكرة قيام دولة فلسطينية، لتذهب باتجاه التتفيه والتمييع، وقد سمعنا أحدهم يحاضر على إحدى الشاشات عن الموانع الموضوعية، بل المستحيلات، أمام قيام دولة فلسطينية، ومعدّدا، بسخريةٍ تخفي الكثير من الخوف والمرارة، كيف أن إسرائيل هي المتحكّمة في الماء والكهرباء والطرقات والدواء والعملة والعمل والحركة والحدود والميزانية في حياة الفلسطينيين، فمن أين لهم بدولة مستقلة يعترف بها المجتمع الدولي ويقيم معها علاقات؟ وفي نبرة تفتقر إلى الثقة، يشار إلى واشنطن، أو بالأحرى يتكّئ عليها، طرفاً وحيداً في العالم يمسك بزمام القضية الفلسطينية، لا يتحرّك ملفٌّ من ملفّاتها بدون ضوء أخضر منها، وبمقادير هي وحدها من يقرّرها، ولا ولن ينافسها في ذلك منافسٌ ولا شريك، إلا أن مؤشّرات كثيرة تدلّ على تراخي القبضة الأميركية وخروج القضية الفلسطينية من دائرة احتكارها التي لم تحقق لها مكاسب تُذكر، وهي توشك على دخول عقدها الثامن. ويندرج أحد هذه المؤشّرات ضمن صراع غربي روسي، نشهد إحدى أشرس جولاته، ويشمل، في ما يشمل، الدبلوماسية الدولية وملفات الصراع الشائكة طويلة الأمد، ويتردّد أخيراً حديثٌ جادٌّ عن التمهيد لدعوة روسية صينية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يبني على الزخم الذي راكمته حرب غزّة التي تؤسّس فعليا لتاريخ جديد.

لا مصادفات في السياسة عموماً، ولا مجال لإضاعة الفرص والمواعيد الكبرى مع التاريخ، ولا لمزايدات من قبيل: لمن يعود الفضل في مبادرة دول أوروبية فاعلة إلى الاعتراف بدولة فلسطينية، السلطة الوطنية أم حركة حماس والمقاومة المسلحة، فالمقام لا يسمح لا أخلاقيا ولا إنسانيا ولا مبدئيا، إذ يجدر بالفلسطينيين، مقاومة وسلطة، أن يتعلّموا كيف يحرمون إسرائيل من الذرائع التي استخدمتها عقوداً للتهرّب من استحقاقات المفاوضات بالشكوى من عدم وجود مُحاور جدّي وسط انقسامات تتفنن في صنعها بينهم ويزيدونها هم تعميقاً. ولم يحدُث أن مالت موازين الروايتين الإسرائيلية والفلسطينية كما تميل اليوم تلقائياً إلى الحق الفلسطيني، فقد تأكّد أن الوقائع أصدق من الأقوال، وقد طبعت في عقول الملايين بعد عيونهم، وهزّت وعياً جماعياً متعاظماً بأن الساكت عن جرائم اليوم ووحشيتها سيكون ضحيّتها غداً، فإن لم يكن الضمير محرّكا كافيا للتغيير، فليكن الخوف. لا بأس، وستُخبرنا الأيام المقبلة بما نتوقّع وما لا نتوقّع.

(من أسرة تلفزيون العربي)

> حالة رعب أصابت قادة إسرائيل الذين يعلنون بلا مواربة أنهم نذروا أنفسهم لمنع قيام دولة فلسطينية وهم على قيد الحياة، فاذا بهم يعجّلون، من حيث لم يقصدوا، بإعلانها

> مؤشّرات كثيرة تدلّ على تراخي القبضة الأميركية وخروج القضية الفلسطينية من دائرة احتكارها التي لم تحقق لها مكاسب تُذكر، وهي توشك على دخول عقدها الثامن

زفرات المهزومين الأخيرة...

جمال محمد إبراهيم

(إن منفى أبي عبد الله لم يكن يرجى معه الرجوع، وقد سمح له الروم بأن يحمل معه كل ما يرغب في حمله، وهكذا فإنه رحل إلى النسيان غنياً ولكن بائسا، وعندما اجتاز آخر ممر جبلي كان بوسعه أن يرى بعدُ منه غرناطة، ظلَّ طَويلاً ساكناً مضطربَ النظرات شاردَ الذهن من الهول، ولقد سمّى القشتاليون هذا المكان:
«زفرة العربي الأخيرة»..) ...
الروائي أمين معلوف: «ليون الأفريقي»

1

بعدما سيطر القشتاليون على الأندلس إثر انهيار الدولة الإسلامية في الأندلس، قبل نحو ثمانمائة عام، وأجبروا الخليفة العربي الأخير على التنازل، مثلما توضح الفقرة التي وردت في رواية الروائي اللبناني أمين معلوف أعلاه، لم يدمّر الحكام الجدد دولة الأندلس، وذلك لأن أمر السياسة والحكم، بمختصر العبارة، يجنح، في طبيعته، إلى تحوّل وتبدّل، فالممالك تتهاوى والسلاطين إلى فناء، والجيوش إلى زوال، أما الحضارة فهي جماع الإرث الباقي من البناء الثقافي والروحي والمادي والمعنوي لأمّةٍ من الأمم، فأمرها أكثر رسوخا وأعمق جذورا.

تنظر إلى إسبانيا اليوم، وهي أندلس الأمس، فتجد الموروث الحضاري باقياً، تراه في الأدب والثقافة والفنون، كما في البناء والعمران. انتصر القشتاليون على رموز السياسة والممالك والسلاطين والجيوش في دولة الأندلس، ولكنهم لم يحطّموا قصور غرناطة وقرطبة، ولا بدّلوا مظاهر الإبداع في مجالات الفكر والفنون والآداب، بل ولم تغادر كلمات عربية لغة الإسبان.

نقول بلغة اليوم: لقد ذهبت «القوة الصلبة»، ولكن «القوة الناعمة» بقيت، وهي الأقدر على البقاء بحكم قدرات التفاعل الإيجابي، وبحكم معايير البقاء للأكثر إبداعاً والأعمق فكراً.

2

لك أن تنظر مليّاً في أحوال الصّراعات والحروب التي لم تضعف التعاون المأمول والتشارك المرجوّ بين بني البشر فحسب، بل تفاقمتْ خلافات السياسة وصراعاتها، وزاد تباين المصالح وتقاطعاته، فصار السِّباق نحو التسلح أقرب إلى «ماراثون» إفناء الذات البشرية منه إلى بقائها.

حرب تدور في آسيا بين روسيا وأوكرانيا، تدمّر خلالها «القوّة الصلبة»: المباني والعمارة والمصانع، فيما تبقى «القوة الناعمة» شراكة بين النّدّين المتحاربين. وبعد تلك الحرب، ومنذ إبريل/ نيسان من عام 2023، يدور قتالٌ في داخل السودان وراءه أصابع خارجية غير خافية، لم تكتفِ بتدمير «القوة الصلبة»، لكنها سعت إلى تفتيت «القوّة الناعمة» بإصرار وسبق ترصّد. ثم تدور حربٌ ثالثة في أرض فلسطين بين كيانٍ مُغتصِبٍ ظالمٍ وأمّةٍ ذات حقٍّ في أرضها، فنرى جُيوشَ الطغاة في إسرائيل تواجه من يقاومون صلفها فتقتل البشر وتحرق الأرض وتبيد الحرث، بما يعادل حربَ إبادة جماعية، دانتها المثل والأخلاق والمواثيق الإنسانية جمعاء.

3

إن أمعنت النظر مليّاً كرّة أخرى، لن يغيب عن بصرك أنّ لكلّ هذه الصّراعات والحروب وجوها تتصل بهوية أولئك المتصارعين وبألوان انتماءاتهم. بين روسيا وأوكرانيا تنافسٌ تاريخي قديم ظلّ نائماً سنوات طوال، خلال حقبة حكم الاتحاد السوفييتي التي امتّدت أكثر من 70 عاماً، إلا أنّ ذلك الاتحاد الذي ثبتت هشاشته التاريخية انهار في أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، لم يفلح في تثبيت هوية واحدة، ولا في ولاء وحيد للاتحاد السوفييتي الذي قام على أسس الشيوعية ومبادئها على أيدي مفكّرين كبار، مثل ماركس وإنجلز ولينين وسواهم. تنبّهت دولة روسيا إلى أن الهوية السوفييتية لم تقض على هويات الشعوب التي ضمّها الاتحاد السوفييتي السابق، فصارت كلُّ أمّة تبحثُ عمّا يقوي انتماءها إلى أرضها. نشب الصراع الرّوسي الأوكراني بهدف رغبة موسكو باستعادة عناصر وطوائف من أصول روسية يساكنون الأوكرانيين في إقليم يقع في شرقي أوكرانيا. ذلك، مثلاً، ما يفسّر، مع أسباب أخرى، إصرار موسكو للسيطرة على خَاركوف، ثاني أكبر المدن الأوكرانية.

4

أما الحرب «شبه الأهلية» في السودان، فتتلاقى فيها وتتقاطع أجنداتٌ لأطرافٍ عديدة عيونها على ثرواتٍ في ظاهر الأراضي السودانية، وأيضا في باطنها. ذهبٌ هنا ونفط هناك. في السودان أنهار عذبةٌ وأراضٍ خصوبتها مُغرية، وأخرى سافانا تُنتجُ أشجارها أكثر من 80% من إنتاج العالم من محصول واحد، الصمغ العربي. يشكو العالم من تناقص ثرواته المائية والغذائية، ومن تحدّيات تغيّرات المناخ والاستحرار ونفاد الطاقة، لكن السودان لا يشكو من شيء إلا من فشل نخبته في إدارة أحواله، وتلك هي الخطيئة الكبرى. ثراء في الموارد والثروات وفقر في إدارة استغلال تلك الموارد والثروات. حين جاءت شركة شيفرون الأميركية للتنقيب عن البترول في السودان في أوائل سنوات الثمانينيات، فوجئ السودانيون بإيقاف جهود الشركة، بل وإغلاق آباره بالخرسانة، لأن نفط السودان مقدّرٌ له ألا يستخرج إلا بعد نحو عقدين، فهو مخزون احتياطي تتحكّم فيه أشباح تنتمي لما يسمّى المجتمع الدولي. هو نفسه المجتمع الدولي الذي قسَّم السودان إلى شطرين، وأذكى نار الفتنة في أقاليمه الغربية في دارفور، إذ المطلوب أن يبقى السودان منشغلاً بصراعاته الداخلية، فإن كادت أن تخمد نيرانها تتجاسر أيادٍ من وراء حدوده لتزيد نيران تلك الفتنة اشتعالاً.

5

ثم نأتي إلى الحرب التي أدارها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، وتصفها اختصاراً جلّ أجهزة الإعلام الغربية بأنها حرب إسرائيل ضد حركة حماس. ومن المؤسف أنّ أطرافاً عربية (لا أرغب في التحديد) عذراً، ترى أنّ حرب إسرائيل على الفلسطينيين يخوضها المجتمع الدولي بكامله ضدّ ما يسمّى الإرهاب الدولي. والتمويه الإعلامي في العالم الغربي أداة مثل أيٍّ من أدوات تبرير الحرب الدائرة لحماية سكان إسرائيل. ولك أن ترى ثورة شباب العالم الغربي ومناهضتهم حكومات بلدانهم التي تناصر شطط إسرائيل في حرب إبادة شعب فلسطيني كامل، إذ هبّت جموعهم في جامعاتهم ومؤسّساتهم يناصرون الحقّ، ويقفون بصلابة، منادين بإيقاف الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الفلسطينيون. هي المرّة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي التي تجتاح العالم هبّة قوية من أجل قضية فلسطين، خفتت معها أصوات، وتقاصرت عنها هتافات، كنا نسمعها عقوداً طوالاً من منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومات معها ظلّت تحتكر القضية أكثر من جيلين، والصلف الإسرائيلي يراوح مكانه ثابتاً. لم يعد الجيل الثالث من العرب أو من اليهود وحتى من الدّول الغربية مستكيناً، كما في سابق عهده، لسلطات بلدانه التي تحتكر أصواته، فأبناء هذا الجيل هم الآن قد هبّوا يحتقرون أكثر حكوماتهم التي مالأت إسرائيل، وعلتْ أصواتهم فوق أصوات حكوماتهم وأجهزتها ومجالسها التشريعية وقنواتها الفضائية، تطالب بإيقاف الحرب الظالمة.

6

لمْ تعُد صراعات العالم وحروبه تدور في الخفاء، كما الحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرهما، إذ انكشفت أطراف العالم جميعها بعضها على بعض، وتراجعت إزاء التقدّم العلمي الجبّار وما أحدثه من ثورة في التواصل والاتصال تلك السطوة القديمة لأجهزة إعلام درجت على التحكّم في مسارات الرأي العام وتوجّهاته. لم تعد لشركات العلاقات العامة من وظيفة تؤدّيها لإظهار غير الذي يراد له أن يظهر، أو إخفاء ما لا يُراد أن تراه العيون وتسمعه الآذان. لذا تجاوزت نماذج الحروب الدائرة الآن، سواء في روسيا أو في السودان أو في إسرائيل، بحرارة اشتعالها وحدّة مسبّباتها، مواثيق (وهياكل) الأجهزة التي أنيط بها حفظ السلام والأمن الدوليين، ذلك أن بعضها قد تجاوز تدمير القوة الصلبة إلى تدمير القوة الناعمة، وهي التي تنتج الفكر الخلاق وتستنطق التاريخ وتستشرف المستقبل. ولمجابهة ما تفاقم من تحدّيات، فإن على المجتمع البشري أن يبتدع أطراً جديدة، وأن تفتح ساحات للفكر الإنساني الخلاق، ليبتكر ما قد يعين لاستشراف واقع دولي آخذٍ في التشكّل بوتيرة ينبغي التنبّه لتداعياتها، وأن لا ينشغل بتجليات الحروب الماثلة على حدّتها. وعليه مخاطبة جذور المشكلات، فإن كانت للإنسان رغبة في الحياة، وهي الفطرة التي فطر عليها الإنسان، فعلى المجتمع الإنساني الدولي أن يعمل من أجل أن تكون الحياة ممكنة، وأن يكون العيش المشترك مظلة تقي البشرية ممّا قد يتربّص بها أو يفنيها من شرٍّ مستطير يصنعه بعض أبنائها. أيها الوالغون في القتال، في روسيا وفي السودان وفي إسرائيل: متى يخرج المهزوم منكم ليُصدر زفرته الأخيرة مثلما أصدر أبو عبد الله زفرته الأخيرة في الأندلس؟

(سفير سوداني سابق)

> ذهبت «القوة الصلبة»، ولكن «القوة الناعمة» بقيت، وهي الأقدر على البقاء بحكم قدرات التفاعل الإيجابي، وبحكم معايير البقاء للأكثر إبداعاً والأعمق فكراً

> لم يعد الجيل الثالث من العرب أو من اليهود وحتى من الدّول الغربية مستكيناً، كما في سابق عهده، لسلطات بلدانه التي تحتكر أصواته

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads